الأمم المتحدة

A/67/L.57

الجمعية العامة

Distr.: Limited
22 February 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

فيجي*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى قراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

250213 250213 13-24085 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، بما في ذلك الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[(٢)]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[(٤)]، بما في ذلك التسليم بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٥)]، التي أكد فيها رؤساء الدول والحكومات أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وأكدوا أهمية الوفاء بجميع الالتزامات لدعم العمل في المجالات البالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٦/٢٩٣، الذي أنشأت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وإذ تتطلع إلى تقديم التقرير الأول من التقارير التي تقدم كل سنتين إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين،

وإذ تؤكد أن تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا مغالاة في التأكيد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أيضا ضرورة دعم الجهود التي تبذلها تلك

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) انظر القرار ٦٣/١.

(٣) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٤) انظر القرار ٦٥/١.

(٥) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

البلدان من أجل التنمية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٨ إلى الشراكة الجديدة[٦]،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد العاشر[٧]؛

٢ - **تعيد تأكيد** دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٨]؛

٣ - **تعيد تأكيد** التزامها بتنفيذ الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية[٢] على نحو تام، حسبما جرى تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٩]؛

٤ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتسلم في الوقت ذاته بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٥ - **تحيط علما** بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١[١٠]، وتعيد تأكيد التصميم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والضرورة الملحة لتكثيف الجهود بشكل ملحوظ من أجل تحقيق هدف إتاحة برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم

---

(٦) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) A/67/204.

(٨) A/57/304، المرفق.

(٩) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٠) القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق.

للجميع في البلدان الأفريقية، والتصميم على التعجيل بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، عن طريق تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والتصميم على ضمان تعزيز الشراكة على الصعيد العالمي وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا عن طريق تعزيز النظم الصحية؛

٦ - **تقر** بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية تشكل أخطارا جسيمة على العالم بأسره، وبخاصة القارة الأفريقية، وتحديات خطيرة تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تدعو** الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية، بطرق منها توفير الموظفين المهرة في القطاع الصحي والمعلومات والبيانات الصحية التي يمكن التعويل عليها والهياكل الأساسية للبحوث والقدرات المختبرية، وإلى توسيع نطاق نظم المراقبة في القطاع الصحي، بما في ذلك دعم الجهود المبذولة لمنع تفشي الأمراض، بما فيها أمراض المناطق المدارية المهملة، والوقاية منها ومكافحتها، وتكرر في هذا السياق دعمها لإعلان كمبالا وبرنامج العمل العالمي ومؤتمرات المتابعة للتصدي للأزمة الخطيرة المتمثلة في أزمة القوى العاملة في المجال الصحي في أفريقيا؛

٨ - **تؤكد** أهمية تحسين صحة الأم والطفل، وترحب في هذا الصدد بإعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بصحة الأمهات والرضع والأطفال ونمائهم الذي عقد في كمبالا في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، وتنوه بحملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا؛

٩ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء التأثيرات السلبية التي لا تزال قائمة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتقلب المفرط لأسعار الطاقة والمواد الغذائية والشواغل المعرب عنها بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتزايد التحديات المتمثلة في تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات والتحديات الخطيرة التي تشكلها هذه التأثيرات في مجال مكافحة الفقر والجوع، مما من شأنه أن يطرح مزيدا من التحديات الخطيرة التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا؛

١٠ - **تعرب عن شديد القلق** لأن أفريقيا من المناطق الأشد تضررا من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتعيد تأكيد ضرورة مواصلة تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات لتخفيف الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة في القارة؛

١١ - **تعرب عن القلق** لأن لأفريقيا، مقارنة بغيرها، حصة ضئيلة في التجارة الدولية تبلغ حوالي ٣ في المائة، وتعرب عن القلق أيضا لأنه على الرغم من زيادة الحجم الاسمي إجمالا للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا وزيادة نصيبها منها، من المرجح ألا تزيد هذه المساعدة أكثر من ١ في المائة في العام بالقيمة الحقيقية، مقارنة بمعدل نمو نسبته ١٣ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية، وتعرب عن القلق كذلك لتزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية وارتفاع معدلات البطالة ونقص تدفقات رؤوس الأموال إلى القارة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مما يؤثر سلبا في المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حققتها أفريقيا بصعوبة في السنوات الأخيرة؛

١٢ - **تشدد** على أن الاستثمار المباشر الأجنبي له دور أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية والنمو الاقتصادي الشامل في أفريقيا، وذلك بسبل منها تعزيز فرص العمل والقضاء على الفقر، ويسهم في كفالة مشاركة الاقتصادات الأفريقية مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي وفي تيسير التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي؛

١٣ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسيره بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

١٤ - **تشدد** على أنه يمكن للتنمية الصناعية والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا أن تولّد فرص عمل ومصادر دخل للفقراء، وأن تشكل بذلك محركا للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - **تعيد تأكيد** ضرورة تعزيز دور البلدان الأفريقية ومشاركتها في اتخاذ القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتلاحظ الخطوات المتخذة في هذا الصدد، وتشدد في هذا السياق على ضرورة تفادي زيادة تهميش القارة الأفريقية؛

أولا
الإجراءات التي اتخذها البلدان والمنظمات الأفريقية

١٦ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل جهودها في هذا الصدد، بمشاركة من الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

١٧ - **ترحب أيضا** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعما لتنمية القطاع الخاص الأفريقي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتسق مع القرارات التنفيذية التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد؛

١٨ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي والجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل إعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٥٩/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢٩٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٣١٠ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجالي السلام والأمن؛

١٩ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها؛

٢٠ - **ترحب** بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة التي عقدت في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المتعلق بتشجيع التجارة بين البلدان الأفريقية[(١١)]، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛

٢١ - **ترحب أيضا** بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في ١٥ بلدا، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحث، في هذا الصدد،

(١١) انظر: الاتحاد الأفريقي، الوثيقة Assembly/AU/Dec.394 (XVIII).

الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وأن تعزز العملية التي تضطلع بها الآلية توخيا للكفاءة في أدائها؛

٢٢ - **ترحب** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

٢٣ - **تشدد** على ضرورة إدماج الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا، بما في ذلك أولويات الشراكة الجديدة، في إطار الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة؛

٢٤ - **تشجع** البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وترحب بالالتزام الذي تعهد به القادة الأفارقة بزيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانياتهم وضمان أسلوب أفضل في الإدارة من أجل إدارة الموارد المخصصة بفعالية، وتعيد، في هذا الصدد، تأكيد دعمها لأمور شتى، من بينها البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛

٢٥ - **تشجع أيضا** البلدان الأفريقية على تعزيز الهياكل الأساسية المحلية وهياكل النقل الأساسية وتوسيع نطاقها وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد ما تضطلع به اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمبادرة الرؤساء لدعم الهياكل الأساسية من عمل من أجل مواصلة تعزيز إنشاء الهياكل الأساسية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

٢٦ - **تشجع كذلك** البلدان الأفريقية على الحفاظ على الاتجاه نحو زيادة الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛

٢٧ - **تشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة جهود الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز القيمة المضافة والتنمية الصناعية؛

ثانيا

استجابة المجتمع الدولي

٢٨ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع المعنيين بالشراكة الجديدة؛

٢٩ - **ترحب أيضا** بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية، وغيرها من المبادرات، وتشدد على أهمية التنسيق بين تلك المبادرات بشأن أفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال، وتقر في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التنمية، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٣٠ - **تحث** على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا وفقا لشروط متفق عليها؛

٣١ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار الآثار السلبية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في القارة الأفريقية، وبالأخص إزاء الوضع الحرج في منطقة الساحل والقرن الأفريقي التي تشهد واحدة من أسوأ موجات الجفاف في التاريخ، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[١٢]، بما في ذلك خطتها وإطار عملها الاستراتيجيان لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) على نحو فعال من أجل التصدي للحالة؛

٣٢ - **تقر** بأن أفريقيا التي لا تسهم إلا بقدر قليل في تغير المناخ هي من أشد المناطق ضعفا وأكثرها تعرضا لتأثيراته الضارة، وتهيب، في هذا الصدد، بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، مواصلة دعم أفريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات وتوفير موارد جديدة كافية يمكن التنبؤ بها وفقا للالتزامات القائمة؛

٣٣ - **تكرر تأكيد** أهمية دور التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي المطرد المنصف الشامل للجميع وكمحرك للتنمية المستدامة، وبالأخص مساهمتها في خلق فرص العمل في ظل ارتفاع معدلات بطالة الشباب في أفريقيا، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل

(١٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية في الوقت الذي تسلم فيه بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل مما هو متاح لها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها بوصفها أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتقر بأن الاختتام المبكر الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنتائج متوازنة طموحة شاملة تركز على التنمية سيوفر زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وسيسهم في النمو والتنمية الاقتصاديين؛

٣٤ - **تكرر أيضا** تأكيد ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة من خلال مبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٣٥ - **تدعو** إلى إيجاد حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، وتقر بما لتدابير تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء ديون البلدان الأفريقية غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون كأدوات لمنع أزمات الديون وإدارتها، من دور مهم، على أساس كل حالة على حدة، في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية؛

٣٦ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو التي هي في سبيلها إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٣٧ - **تعرب عن بالغ القلق** لعدم الوفاء تماما بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما أعلنته مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدته في غلينيغلز في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وفي هذا الصدد، تؤكد ضرورة إحراز تقدم سريع للوفاء بالالتزامات الكبيرة التي تم التعهد بها في غلينيغلز وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة بزيادة المعونة بوسائل عدة؛

٣٨ - **تؤكد** الأهمية البالغة للوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بأن يحقق، بحلول عام ٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية والهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث

البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية على القيام بذلك؛

٣٩ - **ترى** أن وضع آليات ابتكارية للتمويل يمكن أن يسهم على نحو إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مكملا للمصادر التقليدية للتمويل وليس بديلا عنها؛

٤٠ - **ترحب** بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى من قبيل عقد المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا[١٣] وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجد في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة، وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة على نحو تام؛

٤١ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، أن يعقد جلسة عامة تخصّص لإجراء مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن تشجيع الاستثمار في أفريقيا ودوره المحفز في تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا، بما فيها أهداف الشراكة الجديدة، ولا سيما القضاء على الفقر وتحقيق النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي على نحو شامل ومستدام؛

٤٢ - **تقر** بضرورة أن يركز المجتمع الدولي جهوده على نحو أكثر تحديدا على دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وتحيط علما، في هذا الصدد، بإعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي[١٤]؛

٤٣ - **تدعو** جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية بسبل منها نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية وتيسيره بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه، والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات تلك الشراكة وأهدافها والنهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

---

(١٣) A/63/539، المرفق.

(١٤) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

٤٤ - **تؤكد** أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بتعاون الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ودعمهم لها في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٤٥ - **ترحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وبالأخص البلدان الأفريقية الستة التي أنشأت اللجنة تشكيلات قطرية خاصة بها؛

٤٦ - **تحث** المجتمع الدولي على إدماج أولويات أفريقيا، بما في ذلك أولويات الشراكة الجديدة، في عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحديد أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

٤٧ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعما للشراكة الجديدة وتقييمها ونشر المعلومات عن ذلك؛

٤٨ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، في تنفيذ برامج عملها الوطنية المنبثقة عن عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

٤٩ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، بطرق منها مشروع قرى الألفية، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييما لتلك المبادرات السريعة الأثر؛

٥٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، في ضوء المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا[١٥]، وتهيب، في هذا الصدد، بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها في مجال إرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية؛

---

(١٥) تشمل المجموعات التسع ما يلي: تطوير الهياكل الأساسية؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وأنشطة الدعوة والاتصالات؛ والحوكمة؛ والسلام والأمن؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق.

٥١ - **ترحب** بإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وتدعو الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى الإسهام في كفالة فعالية وموثوقية عملية الاستعراض من خلال التعاون على جمع البيانات وإجراء التقييمات؛

٥٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه، وكفالة التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتعبئة الدعم الدولي لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بتنمية أفريقيا؛

٥٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، في ضوء الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في الشراكة الجديدة.